كُلية العلوم السياسية / جامِعة الموصل

العلاقات الاقتصادية الدولية

طلبة المرحلة الثالثة

أ.م.د. مروان سالم علي

م.د. مهند حميد عباس

٢٠٢٤-٢٠٢٥

محتويات المقرر الدراسي

- الفصل الأَول : العلاقات الاقتصادية الدولية : (المفهوم، الأَهمية، الخصائص..)
- الفصل الثاني : الأَنظمة الاقتصادية العالمية
- الفصل الثالث: نظريات التجارة الدولية(النظريات الفكرية المُفسِرة للعلاقات الاقتصادية الدولية)
- الفصل الرابع : سعر الصرف وميزان المدفوعات
- الفصل الخامس : السياسة التجارية الدولية : الأَساليب والوسائل
- الفصل السادس : المُنظمات الاقتصادية الدولية
- الفصل السابع : التكتُلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة
- الفصل الثامن : المشاريع الاقتصادية الدولية المُعاصِرة

المُقدِمة

شغلت العلاقات الاقتصادية الدولية حيزاً كبيراً مِن اهتمامات وأَعمال الاقتصاديين بِمُختلف اتجاهاتهم الايديولوجية، لأنها تُمثل الأَساس في فهم وإِدراك النشاط الاقتصادي على مستوى المعمورة نتيجة التغيرات والتطورات المتواصلة والمتوازية التي شهدتها النظُم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية.

يميل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في وسط التغيرات والتطورات السريعة إِلى الشيوع والانتشار في ظروف التحرر المالي والتجاري، ولاسيما في إِطار منهج العولمة التي أَضحت سِمة مُميزة لهذا العصر عبر قيام التكتلُات الاقتصادية الدولية والأسواق المُشتركة والاتحادات الجمركية التي تضم دول غنية واخرى نامية فقيرة في مجموعة اقتصادية واحدة، ووسط سلسِلة مِن الأَحداث الاقتصادية المُتغيرة لحظياً والمُتجدِدة باستمرار.

يُشير مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية إِلى الصلات التي تربط كُل دولة مع شُركائها التجاريون من الدول الاخرى في المُحيط العالمي، إذ أن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الاخرى، وفي ظل ثقافة العولمة فان العالم كله يتجسد في كيان واحد، يمر عبر الاندماج والاستحواذ الاقتصادي، نتيجة عملية تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وعبر سهولة انتقال عنصري العمل والمعرفة، وذلك في ظل انفتاح الدول والتقدم في مجال الاتصالات والمواصلات، لذلك فان العلاقات الاقتصادية الدولية هي دِراسة للعلاقات والتفاعُلات والمُعاملات والانشطة المُختلِفة التي تتم بين مُختلف الدول والتجمُعات الاقتصادية والشرِكات المُتعدِدة الجنسيات، والمُنظمات الاقتصادية الدولية.

تتناول دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية موضوعات على جانب كبير مِن الأَهمية مِنها: الإِطار النظري لموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظَريات التجارة الخارجية وكذلك ظاهرة الشرِكات مُتعدِدة الجنسيات ونفاذها إِلى دول عالم الجنوب والتكامُل الاقتصادي وميزان المدفوعات وأَنظمة سعر الصرف وإِدارة نِظام النقد الدولي. والمنظمات الاقتصادية الدولية ونماذج مُختارة مِن التكتُلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة المؤَثِرة في هيكلية النِظام الاقتصادي العالمي، والتطرق إِلى أبرز المشاريع الاقتصادية الدولية المُعاصِرة.

محتويات المُحاضرة الاولى والثانية

الفصل الأول : العلاقات الاقتصادية الدولية : المفهوم والأهمية

المطلب الاول : مفهوم العلاقات الاقتصادية (الاقتصاد الدولي)

المطلب الثاني : أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية

المطلب الثالث : اوجه الاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية الداخلية

المطلب الرابع : اشكال التبادُل الدولي في مُحيط العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأَول : مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

الاقتصاد الدولي : هو فرع من فروع علم الاقتصاد، الذي يبحث ويُحلل في اسباب قيام العلاقات الاقتصادية التي تجري بين الوحدة السياسية (الدولة)وبين الوحدات السياسية الاخرى (الدول الاخرى).

وهو علم حديث ظهر مع ظهور الدول القومية، يعني بالمشاكل الاقتصادية عن طريق دِراسة نشاط البُلدان في نطاق دولي عام، تلك المشاكل الناجِمة عن مسالة استبدال السلع والخدمات، والمشاكل الناشئة عن انتقال راس المال والعمل عبر الحدود.

لذلك يُعرف **علم الاقتصاد الدولي** بانه : ((هو الفرع الذي يدرس في النفقات السلعية والنقدية وما ينجم عنها من نشاطات وعلاقات خدمية بين مؤسسة واخرى)).

أَي أنَّ اصطلاح العلاقات الاقتصادية الدولية يُشير إِلى الصلات التي تربط الدول ذات السيادة في المجال الاقتصادي، في إِطار المُعاملات والمُبادلات السلعية والخدمية عبر اتفاقياَت ومُعاهدات تجارية بين الدول تُساهم في تنظيم تلك العلاقات.

والجدير بالذكر إِنَّ اثار العلاقات الاقتصادية الدولية تتجاوز الناحية الاقتصاديةَ لتُعانق فضاءات الأمن والاستقرار الاقليمي والدولي، حيثُ أنَّ العلاقات التجارية بين الدول لا تقتصر اهميتها على الناحية الاقتصادية فقط، وانما الناحية السياسية والامنية، فكلما تعمقت هذه العلاقات تحسنت الظروف واستتب السلم العالمي، الامر الذي يؤدي إِلى تقليل الحروب وتخفيف حدة الازمات.

المطلب الثاني : أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية

رغم ان الافراد والعائلات والمشروعات تمثل عناصر الاقتصاد الوطني، فان الاقتصاديات القومية تمثل عناصر وحدة اقتصادية اوسع مدى هي: الاقتصاد الدولي، وهو يمتلك هيكلاً خاصاً به قابلاً للتغيير من وقت لاخر بتغير الاوضاع والظروف التي تمر بها العناصر المكونة له، اي مختلف الاقتصاديات القومية.

وبرزت الحاجة الى تنظيم الاقتصاد الدولي في العصر الحديث وخاصة بعد حدوث الازمات الاقتصادية الكبيرة كأزمة الكساد الاعظم في اوائل الثلاثينات من القرن العشرين، وانصراف الدول الى مكافحة البطالة داخل حدودها واقامة الحواجز الجمركية واستخدام ادوات السياسة الخارجية بفاعلية للمحافظة على الاسواق الداخلية وحماية الاستثمارات المحلية وزيادة قدرتها على المنافسة الدولية باستخدام سياسات نقدية وتجارية ومالية معينة.

كما ان للحرب اعلامية الثانية الاثر الكبير في زيادة وعي دول العالم بالتجارة الدولية. وضرورة تنمية العلاقاتت الاقتصادية الدولية الى اقصى

عليه تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي، إِذ تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المُتقدمة لارتفاع نسبة مبادلاتها التجارية في الصادِرات، وكذلك الحال للدول النامية نظراً لحاجة هذه الدول إِلى التجارة الخارجية مع الدول المُتقدمة لتوريد مُستلزمات التنمية. وتتلخص أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بِما يلي :

١. تنهض العلاقات الاقتصادية الدولية بتوسيع وتنشيط التجارة الخارجية في الدول المُتقدمة عبر الاستيراد والتصدير.

٢. تؤدي العلاقات الاقتصادية الدولية إِلى حصول مزيد مِن المُستلزمات مِن الدول الاخرى وبالذات المُتخلفة مِنها.

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية

اولاً : أوجه التشابه

١. كِلاهما يعتبر عملية تصدير واستيراد وتحويل البضاعة إِلى نقود.

٢. كِلاهما يتضمن بعد المُسافة سِواء كانت قريبة أم بعيدة.

٣. إِن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الدولية لا يختلف عن المنطق الذي تقوم عليه التجارة الداخلية، مِن حيثُ أن قيام التجارة بين الاقاليم المُختلفة في الدولة الواحدة، أو بين الأشخاص في المدينة الواحدة هو نتيجة طبيعية للتخصص وتقسيم العمل، وقيام التبادل الدولي هو نتيجة للتخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، فتطور النظام الاقتصادي الدولي هو بحد ذاته إِعادة لتطور النظام الاقتصادي الداخلي، بالمواصفات الأساسية مع إِدخال للكثير من العناصر التي تحمل صفة دولية. (ادم سميث) اعتبر إِن التجارة الدولية امتداد للتجارة الداخلية، فكِلاهما قائم على تبادُل فوائض الانتاج.

س : لماذا نعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية فرع مُستقل من فروع الاقتصاد؟ مع العلم أن تبادُل السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال والأشخاص هذا يقابله في الاقتصاد الداخلي؟ .

ج : ذلك أن هناك عناصر دولية تدخل على العلاقات الاقتصادية الدولية وتعطيها طابعا يميزها.

ثانياً : أوجه الاختلاف

١. **(اختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول) (اختلاف اللغة والعادات والتقاليد):** فالعلاقات الاقتصادية الداخلية (التجارة الداخلية) تقوم فيما بين الافراد والوحدات في داخل حدود الدولة الواحدة، وهم يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة.

اما العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارة الدولية) فهي تقوم بين افراد ووحدات ينتمون الى دول مختلفة، لكل منها قانونها وعادتها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

اي ان التبادل الدولي يتميز بانه يعبر الحدود السياسية.

٢. **(اختلاف السياسات الوطنية) : فبعض الدول تمارس سياسة الحرية التجارية والبعض الاخر يفرض الحماية التجارية..** اي لِكُل دولة سياستها الاقتصادية التي تتبعها، والتي تهدف الى تحقيق بعض الأهداف القومية مِن أهمها الرفاهية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لمواطنيها دون غيره ، الذين يدينون الولاء الى دولتهم.

في حين تراعي الحكومة عند صنع سياستها الوطنية للتجارة الخارجية عمل فروقات بين المواطن والاجنبي، فمن الممكن ان تعطي حصانة للمجتمع المحلي والشركات الناشئة في البلد (حماية) تجارية، في حين قد تمنع دخول بعض البضائع من الخارج بنوعيات مُعينة وكميات مُعينة، في حين تسمح بدخول انواع اخرى من السلع بدون حدود للحاجة الماسة لها داخل البلاد.

٣. اختلاف عملات الدول : التبادل الداخلي يتم عن طريق عملة واحدة هي العملة الوطنية، بينما يتم التبادل الدولي عن طريق عملات مختلفة، ويترتب على ذلك تاثر التبادل الدولي بالقواعد والانظمة النقدية والمالية والمصرفية التي تخضع لها البلدان.

٤. اختلاف طبيعة الاسواق الدولية عن المحلية (الفكر الاقتصادي والايديولوجي في ادارة الاقتصاد).

٥. مدى قدرة عوامل الانتاج على التنقل :

- عنصر العمل : حرية الانتقال داخل البلد (الاجر، قدرات العامل..)
- عنصر راس المال : اكثر حرية في التنقل داخل البلد وخارجه
- الموارد الطبيعية : اقل قدرة في التنقل داخل الدولة وخارجها (ارض ، معادن..)

اي مِن المُلاحظ أن قدرة تنقل عوامل الانتاج والتنقُّل داخل البلد أسرع وبحرية أكبر عما هو عليه في الخارج، أي عدم وجود حُرية انتقال عناصر الانتاج في التبادُل الدولي بسبب الصفات الطبيعية (جبال..)، الجغرافية (بعد المسافة..)، السياسية (العرب واسرائيل)، الاجتماعية (العادات والتقاليد..).

المطلب الرابع : أشكال التبادُل الدولي في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية

١. انتقال السلع المادية عبر الحدود السياسية ، اما (داخلة وتدعى بالاستيرادات)، واما (خارجة من حدود الدولة وتدعى بالصادرات).

٢. وقد تأخذ شكل انتقال بالخدمات مثل السياحة ...

٣. وقد تتعدى العلاقات الاقتصادية إلى انتقال عوامل الانتاج واهمها رأس المال، وراس المال ينتقل اما على شكل استثمار مُباشر يقوم به الافراد او تقوم به المؤسسات ، واما ينتقل على شكل قروض تمنح من دولة الى اخرى .

٤. وتأخذ العلاقات الاقتصادية الدولية تدفق (نقدي) على شكل تدفُق العُملات المحلية في عكس اتجاه الصادرات، مِما يؤدي الى اقامة مجموعة مِن المُعاملات تحت مُسمى ((سوق الصرف الاجنبي)).

٥. جميع هذه المعاملات السابقة او معظمها سوف يتم تبويبها ووضعها في حساب خاص يدعى بـ ((ميزان المدفوعات)).

ثالثاً: نظرية الطلب المُمثل (نظرية ستيفان ليندر)

أ.م. د. مروان سالم علي

م.د. مهند حميد عباس

فرع العلاقات الدولية

كُلية العلوم السياسية/ جامِعة الموصل

٢٠٢٣-٢٠٢٤

ترجع هذه النظرية إِلى الاقتصادي السويدي (ستيفان ليندر) والتي تُفسر أسباب قيام التجارة الخارجية وتطورها، ويعتمد (ليندر) على المنهج الديناميكي (المُتحرك) مُختلفاً عن الكلاسيك والنيوكلاسيك في اتباع المنهج الاستاتيكي (الساكن). وترجع نظرية (ستيفان ليندر) إِلى الظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي في اوائل ستينيات القرن العشرين وخاصةً تزايد نصيب التبادُل التجاري فيما بين الدول المُتقدِمة بالمُقارنة لإِجمالي التجارة الدولية.

(انا رجل اعمال عراقي عندما أُريد أن انتج يجب ان ارى ماذا يحتاج السوق الداخلية، مثلاً السوق العراقية ماذا تحتاج؟، مثلاً اقمشة وعندما أسد حاجات الطلب الداخلي أقوم بالتوسع للتصدير نحو الخارج، وأُصدر اقمشة للخارج. أَي أَنَّ الطلب المُمثل يقوم على فكرة أنَّ التجارة الخارجية لا تزدهر إِلاَّ عند وجود طلب ممثل داخلي أَي لا بُد مِن سد الحاجة والطلب الداخلي وبعدها يتم التوسع نحو الخارج.

ويرى (ليندر) إِنَّ التفسير الصحيح لتطور التبادُل التجاري يكمنُ في التفريق (التَمييز) بين التجارة الدولية في السلع الأَولية، والتجارة الدولية في السلع المُصنعة، هل نحنُ نتكلم عن تجارة مواد خام أَم سلع مُصنعة. حيثُ تتم التجارة في السلع الأَولية عادةً بين الدول المُتقدِمة، فكُل دولة مِن هذه الدول تُصدر للأُخرى سلعاً صناعية مِن نفس الطبيعة والنوعية التي تستهلكها في النِطاق المحلي وهي بالضرورة من السلع المتقدمة، وذلك على عكس التجارة بين الدول الصناعية والدول النامية التي تتميز بالركود وتقوم على تبادُل سلع من طبيعة ونوعية مُختلفة وفي الغالب تكون سلع أَولية.

وقام ليندر بناءً على ما سبق بالتمييز بين تجارة المواد الأَولية وتجارة السلع المُصنعة مِن ناحيةٍ، وبين تجارة دول المُتخلفة وتجارة الدول المُتقدِمة مِن ناحيةٍ أُخرى وذلك لتفسير تطور التبادُل

١) التمييز بين السلع الأَولية والسلع المُصنعة: يُفسر ليندر التطور في تِجارة المواد الأَولية (الخام) من خِلال فكرة الميزة النسبية التي تتحدد في ضوء (نظرية هيكشر-اولين) وفقاً لوفرة عوامل الإِنتاج. فإِذا توفر عامل انتاجي نادر (العمل أَو رأَس المال أَو الأَرض) ارتفعت نفقة السلع التي يدخل بكثرة في انتاجها، وإِذا توفر نسبياً انخفضت إِنتاج هذه السلع. أَنا لدي أَراضي زراعية كثيرة فهذا يعني أَن نفقتها سوف تقل ، أَما إِذا لا املك اَراضي فنفقتها سوف ترتفع.

وفي هذه الحالة فان انتقال عوامل الانتاج من مناطق الوفرة إِلى مناطق الندرة يعمل على بقاء التجارة الدولية والتوسع فيها، كأن تُنقل رؤوس الأَموال من الدول الصناعية المُتقدِمة التي لديها وفرة في رؤوس الأَموال إِلى الدول المُتخلفة التي تُعاني مِن ندرة رؤوس الأَموال، أَو أَنَّ ينتقل عنصر العمل المتواجدين بوفرة مِن الدول المُتخلِفة إِلى الدول المُتقدمة التي تُعاني من ندرة العُمال. أَي أَنَّ (ليندر) يتفق مع ما جاء به (هيكشر- اولين) في تفسير التجارة الخارجية الخاصة بوفرة عوامل الإِنتاج أَي أَنَّ التجارة الخارجية تقوم على التخصُص في تصدير عوامل الإِنتاج الوفيرة مُقابل استيراد عوامل الانتاج النادرة. لكن هذا الكلام ينفع تطبيقه على تِجارة السلع الأَولية (الخام) أَي قبل تصنيعها فقط.

اما بالنسبة للتجارة الدولية في السلع المُصنعة فالأَمر مُعقد إِلى حدٍ ما، فوفرة أَو ندرة عوامل الإِنتاج لا يتم التعويل عليه في السلع المُصنعة. إذ لا يوجد فروق جوهرية في درجة وفرة أَو ندرة عوامل الانتاج، مثلاً انكلترا وفرنسا كِلاهُما دولتان متطورتان وكِلاهُما صناعيتين وكِلاهُما يمتلك وفرة في عوامل الإِنتاج نفسها ولديهما سلع مُصنعة، فكيف يتبادلون التجارة مع بعضهما؟.

ج: يرى (ليندر) ان العوامل التي تؤثر في الصادرات والواردات كثيرة، وان كان (ليندر) يرى ان العامل الأساسي للصادرات هو وجود طلب محلي قوي عليها، فالسلعة المصنعة لا تكون قابلة للتصدير ما لم تكن محلاً لطلب داخلي كبير عليها، فالطلب الخارجي ليس سوى امتداد للطلب الداخلي، وهو ما يُسميه ليندر بـ ((الطلب المُمثل)). أنا كرجل مُستثمر فرنسي أنظر الى حاجة فرنسا الى ماذا؟ مثلا تحتاج الى حلويات، اولا ساد الحاجة الداخلية من الحلويات لفرنسا وبعدها اصدرها الى انكلترا. وكذلك انكلترا. أَي أَنَّ الطلب الداخلي المُمثل يرتبط بالسلع المُصنعة وليس المواد الأولية. نحن نتبادل الذي عالي الطلب عندي وبعده اصدره لك، وكذلك العالي طلب عندك تصدر لي. أَي السلع المُصنعة كملابس مُصنعة وليس بدلة خام او قطن، أو حلويات مُصنعة وليس قمح، فالسلع المُصنعة ليس بها وفرة أو ندرة

ويعود اشتراط ليندر للطلب الداخلي كامتداد للطلب الداخلي الى ان :

- المنتجون لا يقومون بالإنتاج إلا بعد دِراسة الحاجات الاقتصادية وحجم الطلب المُمكِن وفرص الربح في السوق المحلية، حيثُ يتوافر لديهم معلومات أفضل عنها ويتم ذلك في المرحلة الاولى، وفي المرحلة الثانية يتم التفكير في التصدير للأسواق الخارجية. كذلك فأن تطوير المُنتجات يأتي عادةً كاستجابة للتغير في اتجاهات الطلب المحلي قبل أن يكون الدافع اليه مُتطلبات الأَسواق الخارجية.
- السلع المصنعة تحتاج في بداية الامر الى سوق واسِعة تتسم بدخول عالية، وارتفاع مهارة العاملين فيها وارتفاع الفن الانتاجي اللازم لتطوير المُنتجات. لذلك نجد أنَّ السلع المُصنعة تتجه أَولاً إلى السوق المحلي ثُم الى الدول ذات الهياكل الاقتصادية المُماثلة والمُشابِهة .

وهكذا نجد ليندر يُركز على جانب الطلب في تفسير نمو التجارة الدولية وذلك على النقيض مِن (هيكشر – اولين) الذي انصب اهتمامه على جانب العرض (وفرة عوامل الانتاج)

٢) التمييز بين الدول المُتقدِمة والدول المُتخلِفة: يفرق ليندر بين الدول الصناعة المُتقدمة التي تتميز بمرونة جهازها الانتاجي وبالقدرة على إِعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بناءً على مُتغيرات التجارة الخارجية، والدول المُتخلِفة (دول العالم الثالث) التي تتميز اقتصاداتها بعدم القدرة على إِعادة تخصيص الموارد.

ويختلف هذا عن النظريات الكلاسيكية وايضا عن نظرية (هيكشر- اولين) والتي تقوم على افتراض ان اقتصادات الدول مُتشابهة، فهي لا تميز بين اقتصاد متطور واخر مُتخلف او بين اقتصاد كبير الحجم واخر صغير الحجم، كما انها لا تميز بين الواقع الاقتصادي للدول المتقدمة والواقع الاقتصادي للدول المتخلفة.

ولا شك في ان التبادُل الدولي يكون مُفيداً للدول المتقدمة لانها قادرة على إعادة تخصيص مواردها بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية بِما يُحقق أكبر عائد مُمكن، في حين قد يضر التبادُل الدولي بالدول المُتخلفة(دول العالم الثالث) لانها تعجز عن تعبئة مواردها على الوجه الأَمثل مثل الدول المُتقدمة. فالدول المُتخلِفة عاجزة مثلاً عن استغلال الأراضي الزراعية بشكلٍ جيد فهي عاجِزة عن توظيف البشر او استيعابهم ، فهذه الدول ترى في البشر عبء عليهم، فهذه الدول تعد شعوباً مُستهلكة، على عكس الدول المُتقدِمة التي تعد شعوباً مُنتِجة توظف البشر للنمو والتنمية والتقدُم. فلننظر للصين كانت أَكثر تخلفاً مِن عندنا، اليوم الصين تُسمى بـ (الدولة التي لا تنام) أصبحت مصانعها عالمية، (٢٤) ساعة المكائن تعمل لا تتوقف، حتى تم إِغراق العالم بالسلع الصينية، أَي نحنُ عاجزين عن مُنافسة التجارة الخارجية، ولهذا نحن (كدول مُتخلفة) دائما نخسر والغرب يكسب.

ويمكن القول؛ ان (ليندر) دحض الاعتقاد السائد عند الكلاسيك من ان التبادُل الدولي يعود بالكسب على كافة الأطراف المُشاركة فيه ويزيد من الناتج العالمي.

وينتهي تحليل (ليندر) إِلى أَنَّ حجم التجارة بين الدول يرتبط بمدى التشابه في الهياكل الاقتصادية للدول، وبالتالي التشابه في هياكل الطلب الداخلية التي تتأثر بدورها بمدى التقارب في مستويات الدخول. ذلك ان التوسع في السلعِ المُصنعة القابلة للتصدير يتحدد بمستوى الطلب الداخلي بدايةً، ولا يتصور ان تصدر هذه السلع إلاَّ للدول القادِرة على استهلاكها، وهي الدول التي لها ذات مستويات الدخول، وبالتالي ذات مستوى الوفرة في عوامل الانتاج الذي تعرفه الدول المُصدِرة.

وان التوسع في السلع المصنعة القابلة للتصدير مرهونة بمستوى الطلب الداخلي عليها، ولا يمكن تصديرها الا في بلاد يمكن ان تستهلكها.. اي لا نقول ان التجارة ستنجح بين انكلترا والعراق، او بين فرنسا والعراق، بل نقول ان التجارة تنجح بين انكلترا وفرنسا.

وبالتالي ان النظرية تؤكد ان التجارة الدولية تتوسع بصورة اكبر بين الدول التي تتقارب في مستويات المعيشة والدخول والطلب الداخلي المُمثل، وهذا ما يُفسر اتساع التجارة بين الدول الصِناعية وتراجعه مع الدول المُتخلفة.

الخِلاف بين نظرية (هيكشر- اولين) و (نظرية ليندر)

- تذهب نظرية (هيكشر- اولين) إِلى أنَّ التفاوت بين الدول في اثمان عوامل الانتاج يُشجع على قيام التجارة بينها، في حين تذهب نظرية (ليندر) إِلى أَنَّ التجارة الدولية تتزايد بصورة أكبر بين البلاد التي تتقارب في درجة الوفرة في عوامل الانتاج وفي مستويات المعيشة والدخول ومِن ثُم في هيكل الطلب الداخلي الممثل. ولعل هذا يفسر الاتساع المستمر في حجم التجارة بين الدول المتقدمة وتراجع تجارة هذه الدول مع العالم الثالث.

ولقد لقت آراء ليندر اهتماماً ملحوظاً مِن جانب دول القارة الاوربية وتبنت هذه الدول سياسة دعم السوق الاوربية المُشتركة حتى أصبحت حقيقة قائمة، وتحولت غِلى أوربا الموحدة، والتي أَصبحت سوقاً يتسع فيها حجم الطلب الداخلي المُمثل ويتحقق فيها انسياب المعلومات ووفرات الانتاج الكبير، وهو ما أَدى إِلى نفس مستوى الانتاجية والقدرة التنافُسية على التصدير.

المبحث الأول

أساليب التجارة الدولية

تعريفها: هي الإِجراءات والأَساليب التي تستخدمها الدولة للتأَثير على تجارتها مع بقية دول العالم بطريقة مبُاشِرة أو غير مُباشِرة.

المطلب الأول: الأَساليب المُعتمدة على الأَثمان (اثمان / أَسعار السلع والخدمات)

وهي الأساليب التي تؤثر على حجم واتجاه التجارة الدولية من خلال التأثير على اثمان السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة. وتتضمن:

- **أولاً: الضرائب والرسوم الجمركية**

ماهي أنواع الضرائب و الرسوم الجمركية:

- **ضرائب نوعية:** فرض مبلغ من النقود على السلع والخدمات المستوردة مع الأخذ بالاعتبار وزن وحجم وعدد هذه السلعة مثل الضريبة على اجهزة التلفزيون، ومن أهم مزايا هذا النوع هو سهولة استحصالها لأنه لا يتم تحديد مبلغ معين على كُل وحدة ووزن، والفائدة من هذا النوع مِن الضرائب أَنه يُشجع دخول سلعة مُعينة وبسهولة، وعيب هذا النوع أنها لا تأخذ بنظر الاعتبار التفاوت في قيم السلع بالرغم من أن هذا التفاوت قد يكون كبيراً.
- مثال: سلعة مُعينة (السيارة) كُل سيارة (BMW) تؤخذ عليها ضريبة١٠٠$، وهو نفس الضريبة المفروضة على سيارة (البرازيلي مثلاً) ١٠٠$ وهذا يؤدي إِلى إِخلال في العدالة الضريبية.

- **ضرائب قيمية:** تُفرض على أساس تحديد سعر ضريبي جمركي اعتماداً على قيمة السلعة المفروضة عليها، ويثير تطبيق هذا النوع من الضرائب مشاكل تتعلق بكيفية تحديد قيمة السلعة التي يحتسب على أساسها مُعدل الضريبة، هل تُحسب على أساس قيمة السوق أو على أساس اسعارها الواردة، ويفرض هذا النوع من الضرائب على أساس نسبة مئوية.
- **ضرائب مُركبة:** تتضمن رسماً نوعياً يُضاف إِليه رسماً قيمياً مُعيناً، أي يتم جمع الرسوم النوعية والقيمية ويكون بتعويض بعض التفاوت في الأنواع.

شكراً لاصغائكم